جامعة قناة السويس

كلية التربية بالسويس

بسم الله الرحمن الرحيم

الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي

إعداد

السيد علي السيد جمعة

مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التربوية

مجلة كلية التربية بالسويس– المجلد الخامس– العدد السادس– أكتوبر ٢٠١٢م

الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع
كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي

إعداد
السيد علي السيد جمعة(*)

مقدمة البحث

يُعَدّ التعليم الجامعي من الأدوات التي تسهم بفعالية في تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معًا، وضمان طرق التطور السليم للمجتمع في مسيرته نحو طموحاته في التقدم والرقي في مختلف ميادين الحياة(١).

كما يجمع المهتمون بالشأن العام من الساسة والتربويين والاقتصاديين على أن التعليم الجامعي يُعد مصنعًا للقيادات الفكرية والتقنية التي يُناط بها مسئولية التخطيط والتنفيذ لتحقيق التقدم على كافة المستويات؛ لذا لم تعد مهمة هذا النوع من التعليم قاصرة على تخريج متخصصين محليين، بل تعدت ذلك إلي صنع الكوادر البشرية القادرة على تفهم التقدم العلمي الهائل والإنجازات التقنية المتلاحقة في هذا العصر، والمؤهلين لقيادة حركة التغيير وفق معايير قيمية وأخلاقية تتعالى على المنفعة الشخصية وتمنح الواقع الإنساني الحكمة والمعنى(٢).

لذا، تلجأ الدول الراغبة في تحقيق أهداف المشروع التنموي الحضاري الذي تملكه إلى توفير أنظمة تعليمية جيدة بمكوناتها المختلفة؛ لأنها صاحبة المصلحة الأولى، وهي أيضًا المستفيد الأساسي من وجود مثل هذه الأنظمة. وبذلك يتاح لنظام التعليم بمراحله ومستوياته المختلفة الارتباط القوي ببرامج ومشروعات التنمية في المجتمع. وإذا كانت شواهد التجارب التنموية للعديد من الدول تؤكد الارتباط بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة، فإنها تؤكدها بالنسبة لمرحلة التعليم الجامعي

(*) – بحث مستخلص من رسالة دكتوراه في فلسفة التربية تخصص (تربية مقارنة وإدارة تربوية "تخطيط تربوي")، إشراف: أ.د/ محمد صبري الحوت، ود./ منال رشاد عبد الفتاح.

خاصة؛ نظرًا لأدواره وارتباطاته القوية والمتشعبة بقضايا التنمية في قطاعات المجتمع المختلفة[٣].

وفي ظل التغيرات العالمية المُعاصرة تواجه الجامعات توقعات كبيرة من قبل المجتمعات التي هي جزءًا منها؛ لذا اتجهت مُعظم الجامعات إلي الاندماج مع مُجتمعاتها من خلال جعل وظيفة خدمة المُجتمع الوظيفة الأولى لها، بل وتبني اتجاهات حديثة تجعلها تقوم بالدور المُنتظر منها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، ومن هذه الاتجاهات تكوين "شراكات مع المؤسسات المجتمعية".

فالشراكة عملية تعكس رغبة المجتمع، واستعداده للاندماج والمساهمة الفعَّالة في جهود تحسين التعليم والبحث العلمي وتطويرهما. وقد أدت الحاجة في هذا العصر إلى أن تصبح الشراكة بين مؤسسات التعليم الجامعي والمؤسسات المجتمعية – خاصة المؤسسات المجتمعية – ثقافة تتجلى في ممارسات وعلاقات تواصل يومية؛ وذلك نظرًا إلى ما يشهده العصر الحالي من ثورات علمية متلاحقة وتطورات في كافة مجالات الحياة، الأمر الذي انعكس على مؤسسات التعليم الجامعي التي لم تعد قادرة على الاضطلاع والقيام بأدوارها بمعزل عن المجتمع بمؤسساته وهيئاته، مما فرض عليها ضرورة الانفتاح على البيئة من حولها، وهو ما عزز إقامة علاقات شراكة مع مؤسسات المجتمع[٤].

مشكلة البحث

والمتأمل في الوضع الراهن للجامعات المصرية بصفة عامة، يجد أنها تعانى من نواحي ضعف، يمكن تصنيفها إلى[٥]:

١- **روتينية الأداء:** حيث إن القوانين التي تحكم المؤسسات الجامعية في الغالب قوانين صدرت منذ فترة زمنية طويلة على الرغم من تطوير بعضها، إلا أن روحها بقيت على حالها مقيدة للعمل ومانعة لآية مبادرات أو جهود تطويرية.

٢- **الاعتماد على ميزانية الدولة:** نظرًا لأن الاعتمادات المالية الجامعية تتمثل في الغالب فيما تخصصه الدولة للجامعات و تكاد تكون المصدر الرئيس إن لم

يكن الوحيد لممارسة كافة الأنشطة داخل الجامعة، وعلى الرغم من وجود بعض الوحدات ذات الطابع الخاص والتي تمارس أنشطة داخل الجامعة، إلا أن إيراداتها غالبًا ما تذهب لدفع مكافآت وتغطية نفقاتها.

٣- **تقليدية البرامج التعليمية:** حيث إن المقررات الدراسية في غالبية الجامعات غير مترابطة مع بعضها البعض وأحيانًا متناقضة، وغالبًا لا تسمح للطلاب بالتفكير العلمي أو الابتكاري، فهي لا تؤهل الطلاب إلى كيفية التعامل مع التحديات والمتغيرات العالمية.

٤- **تدني مستويات الأداء الجامعي:** ولعل ذلك يتضح للكثير أن طلاب الجامعات غالبًا ما يعتمدون على كتاب مقرر للمادة، بالإضافة إلى الامتحانات – والتي – غالبًا ما تقيس القدرة على الحفظ بعيدة عن قياس مستويات التفكير.

٥- **ضعف التعاون بين مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات الإنتاج الحكومية والخاصة،** وبالتالي انخفاض الارتباط بين البحث والتطوير في الوقت الذي ارتبط فيه التطوير بالبحث في غالبية دول العالم حيث لم يعد هناك بحثاً بلا استخدام، كما لم يعد هناك تطويرًا بلا بحث.

٦- **ضعف توظيف المستحدثات التكنولوجية في الإدارة الجامعية:** فالملاحظ أن التعليم الجامعي من أقل الميادين في المجتمع المصري استجابة لهذه المستحدثات مقارنة بميادين أخرى نظرًا لضياع الوقت في متابعة الأعمال الجامعية ومحدودية ساعات العمل، بجانب ضغوط العمل على العاملين، فجودة الإدارة واستخدامها للمستحدثات التكنولوجية يؤثر بلا شك في جودة التعليم الجامعي.

وتأسيسًا على ما سبق، يتضح أن التعليم الجامعي المصري لا يقوم بالدور المنتظر منه؛ مما أدى إلي تضاؤل أو في بعض الأحيان انعدام الدور المنتظر من هذا التعليم في تحقيق التنمية والتقدم للمجتمع المصري، ومن جانب آخر انعدام الثقة بين المؤسسات الإنتاجية في المجتمع المصري والتعليم الجامعي؛ مما يجعلها

تتجه نحو الاستعانة بالخبرات الأجنبية من أساتذة الجامعات وغيرهم من المتخصصين.

لهذا يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١-ما مفهوم الشراكة وأهدافها؟

٢-ما أهمية الشراكة ومميزاتها وخصائصها؟

٣-ما شروط تكوين الشراكة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع؟

٤-ما خطوات تحقيق الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع؟

٥-ما نماذج الشراكة وآلياتها؟

٦-ما معوقات تحقيق الشراكة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على مفهوم الشراكة وأهدافها.

٢- الوقوف على أهمية الشراكة ومميزاتها وخصائصها.

٣- تحديد شروط تكوين الشراكة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع.

٤- تحديد خطوات تحقيق الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

٥- عرض لبعض نماذج الشراكة وآلياتها.

٦- الوقوف على معوقات تحقيق الشراكة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث الحالي في محاولته لمعالجة قضية هامة من منطلق أن الوضع التنموي لأي أمة لابد للجامعة من أن تلعب الدور الرئيس فيه؛ حيث لم يعد يُنظر إليها تلك النظرة التقليدية التي مفادها أنها "مؤسسة علمية" فقط، بل على

أنها كذلك وبنفس الأهمية "مؤسسة اقتصادية"، وهذا ما تنبهت له العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتتبلور أهمية البحث الحالي في:

١- يتناول موضوعًا وثيق الصلة بتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع، ليصبح بمثابة فلسفة اجتماعية عامة، توجه الجامعة في ممارستها لدوريها الآخرين وهما: "التعليم والبحث"؛ حيث تزايد الاهتمام بوظائف الجامعات والمتمثلة في البحث العلمي وخدمة المجتمع على جميع المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وأصبح يقاس تقدم المجتمعات بقدرتها علي امتلاك قوي بشرية مدربة على أعلي المستويات في التخصصات المختلفة.

٢- قد يفتح البحث الحالي آفاقًا أرحب في مجال الشراكة؛ حيث يعتبر امتدادًا للدراسات السابقة في هذا المجال، كما يعد في ذات الوقت تمهيدًا لدراسات أخرى جديدة.

٣- قد يفيد البحث الحالي في تنمية المجتمع وتحقيق تقدمه الاقتصادي؛ مما يُحفز الجامعات والمؤسسات المنتجة للمعرفة على مزيد من الإبداع والابتكار، وتوافر الوعي بدور العلم في الحياة لدى الباحثين.

منهجية البحث

انطلاقًا من الهدف الرئيس للبحث والذي يكمن في التعرف على الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي، يقوم البحث باستخدام المنهج الوصفي؛ للتعرف على التعرف على مفهوم الشراكة وأهدافها، والوقوف على أهمية الشراكة ومميزاتها وخصائصها، وتحديد شروط تكوين الشراكة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع، وتحديد خطوات تحقيق الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، وعرض لبعض نماذج الشراكة وآلياتها، والوقوف على معوقات تحقيق الشراكة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع.

مفهوم الشركة وأهدافها

تعد الشراكة من أهم المفاهيم التي أصبحت أكثر تداولاً في المجالات الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والخدمية والبحثية، فقد حظي هذا المفهوم باهتمام الباحثين في هذه المجالات باعتباره من أهم الركائز التي تستند عليها التنمية المستدامة. وتبنى فكرة الشراكة على قناعة أساسية مفادها أن الأطراف المشاركة والفاعلة تندرج في إطار علاقة تنظيمية مؤسساتية واضحة ومحددة، تستطيع من خلالها جميع الأطراف المشاركة الاستفادة من الأطر الموضوعة في تنفيذ المشروعات المتفق عليها(٦).

ويمكن تعريفها بأنها الحالة التي يكون عليها الشريك الذي يسهم في نفس النشاط، وقد يكون هذا الشريك فردًا أو جماعة أو مؤسسة. وتعرف أيضًا على أنها مصالح مشتركة أو علاقات تعاقدية مبنية على اتفاقيات متبادلة استجابة للأولويات المتعلقة بالتنمية مع تحقيق لمبادئ الشفافية والمحاسبية، في ضوء التنسيق مع جميع المشاركين في عمليات التنمية.

والشراكة عبارة عن عقد اتفاق بين طرفين أو أكثر يسهم كل منهما بدور في القيام بمشروع ما أو الاضطلاع بنشاط ما يستهدف التكامل بين هذه الأطراف؛ لتحقيق التنمية في هذا المجال، والذي بدوره يؤدي إلي تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة. لذا يمكن التوصل إلي أن الشراكة تعتمد أكثر نظام التعاقد الرسمي أو سبه الرسمي، حيث تتحدد فيه مسئوليات كل شريك ويحاسب على هذه المسئولية أمام الشريك الآخر (٧).

ويعرفها فريد النجار (١٩٩٩) على أنها شركتان أو أكثر تتفقان على إعداد وتطوير إستراتيجية طويلة الأجل بغرض قيادة السوق العالمي أو خدمة محددة عن طريق تخفيض التكاليف، وتطبيق التسويق العالمي المُتميز، والاستفادة من المزايا التنافسية المطلقة أو البيئة المُتاحة لأحد الطرفين أو لكل منهما(٨).

وتعرفها Avis Vidal et. al (2002) بأنها "التزام بين طرفين أو أكثر لاستثمار المصادر المتاحة لتحقيق هدف مشترك، والوصول إلي سُبل لتبادل

المنفعة". فكل طرف يعمل على استثمار ما يملك من إمكانات مثل: المال، والخبرة، والوقت، والبيانات، والسمعة، وفي المقابل يتوقع كل منهما تحقيق منافع مشتركة[٩].

وعرفها سالم بن محمد السالم (٢٠٠٩) على أنها تضافر جهود المؤسسات المعنية بالبحث العلمي على المستوى الوطني؛ بحيث تتفق فيما بينها على تنسيق المبادرات الرامية إلى دعم المشروعات والبرامج البحثية[١٠].

كما تعرفها فوزية سبيت الزبير (٢٠٠٩) بأنها انخراط كافة أطراف التنمية في عمليات تفاوضية مستمرة في عملية صناعة القرار واتخاذه، يترتب عليها نوع من الاتفاقات الملزمة لتوزيع كفء للأدوار المتفق عليها بين هذه الأطراف، يضمن توظيف كل الموارد المحلية المتاحة. والشراكة تعد عملية موقوتة ومحددة بمدى زمني قصير، وتركز على قضايا آنية وملحة، وتتم بغرض حل مشكلات معينة؛ مثل تلك التي تحتاجها المؤسسات الخدمية، والتي تستغرق دورات زمنية محدودة لتلبية حاجات آنية معينة[١١].

يعرف السيد محمد ناس (٢٠٠٩) الشراكة بأنها "انفتاح المؤسسة التعليمية، أيا كان مستواها أو المرحلة التي تنتمي إليها على مؤسسات أخرى تربوية أو غير تربوية يوجد بينهما منافع مشتركة، بما يخدم كل منهما الآخر بدرجة عالية من الندية، وبما يحقق التوافق والانسجام بينهما، وبالتالي إشباع رغبات كل طرف من الآخر"[١٢].

وفي ضوء التعريفات السابقة يتضح التالي: جُل هذه التعريفات اتفقت على أن الشراكة هي اتفاق بين طرفين أو أكثر الغرض منه الغرض منه تحقيق هدف مُشترك، وأكدت أيضًا على التوافق بين الأفراد، وأن كل طرف عليه أن يُقدم للأخر ما لا يستطيع الأخر إنجازه منفردًا، وأشارت إلى أن أساس الاتفاق وجود عقد مُبرم يوضح فيه ما لكل الأطراف من حقوق وما عليها من واجبات وأدوار.

تتمثل أهداف العلاقة بين البحث العلمي بالجامعات ومؤسسات المجتمع

في:

- تمكين الباحثين من التعامل مع مشكلات واقعية والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها.
- معاونة النشاط المجتمعي بالأساليب العلمية التي تؤدي إلى تطوير وخلق أساليب جديدة يترتب عليها وفرة المجتمع وتحسينه.
- ربط إستراتيجية البحث العلمي في الجامعات بمشكلات ومتطلبات التطوير الشامل لمؤسسات المجتمع.
- التوصل إلى نظام يضمن الاتصال والتنسيق المستمر بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.
- ضمان الإفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة بمؤسسات المجتمع في تطوير منظومة البحث.
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية لمؤسسات المجتمع في ظل اهتمام الدولة بهذا المجال(١٣).
- تكامل دور أعضاء الفريق البحثي والجهات الداعمة والجهات المستفيدة، والذي ينتج عنه جمع كافة الخبرات والإمكانات المتاحة للمشروع البحثي في بوتقة واحدة، مما يؤدي إلى مخرجات عالية الجودة لا يمكن تحقيقها من قبل كل فريق على حده.
- توفير فرصة للباحثين لاكتساب المزيد من الخبرات والمهارات من الباحثين المشاركين الذين هم الأكثر معرفة ودراية، وقد تكون هذه الخبرة المكتسبة رصيدًا لهم في تنفيذ المشاريع البحثية المستقبلية، ومن المهم أن نذكر أن بعض هذه الخبرات تكتسب من خلال الممارسة الفعلية للعملية البحثية، ولا يمكن اكتسابها من خلال الاطلاع على البحوث المنشورة، كما تتيح الشراكة للباحثين الاستفادة من الخبرات التقنية المتخصصة التي حقق فيها القطاع الخاص طفرة عالية(١٤).

أهمية الشراكة ومميزاتها وخصائصها

مما لا شك فيه أن لتطور المؤسسات المجتمعية أثر مباشر على التنمية الاقتصادية؛ لهذا تمثل علاقة الشراكة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع غاية في الأهمية؛ إذ تعتبر هذه العلاقة من المقومات الرئيسة لتطوير القطاعات المجتمعية. وقد مكنت هذه الشراكة من التوصل إلي ابتكارات هائلة كانت الأساس في التطور الهائل الحادث في الاقتصاديات المتقدمة. ففي هذه الاقتصاديات يلجأ صانع القرار إلي مؤسسات التعليم الجامعي للقيام بالدراسات والمقارنة المنهجية للمشاكل التي تواجهها المؤسسات المجتمعية، وقد أدت هذه المنهجية في العلاقة إلي إرساء تقاليد وقيم لصناعة القرار مما أحدث تراكمًا كميًا ونوعيًا في المعلومات جعلت من مؤسسات التعليم الجامعي وأبحاثها جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة(١٥).

ويُمكن لقادة المجتمعات عن طريق الشراكة مع قطاع المجتمع ومؤسساته تطوير النظم التعليمية؛ حيث تسعى عملية الشراكة إلي تحالف الجهود من أجل تحقيق أهداف عامة ومشتركة، وتحديد شبكات عمل مشتركة ومستمرة، وتطوير حلول شاملة تساعد على المجتمعات على تحقيق أهدافها الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية(١٦).

وتشير الأدبيات المعاصرة إلى أهمية الشراكة بين أجهزة التعليم والمؤسسات المجتمعية؛ وذلك للأسباب الآتية(١٧):

١- أصبح العمل يعتمد على قواعد المعرفة والتكنولوجيا، ولا سبيل إلى نقل المعرفة وتطبيق التكنولوجيا إلا من خلال مراكز البحث العلمي.

٢- إن سرعة التقدم المعرفي والتقني جعل مبدأ التعليم المستمر ضرورة لازمة لضمان ارتفاع معدلات الأداء والمجتمع.

٣- تمر أساليب المجتمع وأدواته ووسائله بتحولات مستمرة، بسبب التطور المستمر في تكنولوجيا الإدارة، والبرمجة، وبحوث العمليات؛ مما أحدث خللاً مستمراً في هيكلة العمالة.

٤- إن الفجوة بين التقدم والتخلف هي فجوة معرفية تكنولوجية، ومن ثم يجب أن تكون الجامعات دوماً هي النافذة التي تُطلّ منها مؤسسات المجتمع على التقدم، وتستشرف المستقبل.

٥- إن تكلفة التعليم العالي بأنواعه الأكاديمية والتكنولوجية والبحثية في ارتفاع مستمر، وتحتاج هذه المؤسسات إلى دعم متواصل وإلى مصادر تمويل غير تقليدية؛ لذا يجب أن تكون مؤسسات المجتمع من بين هذه المصادر.

وتمثل إحدى مميزات الشراكة بين التعليم الجامعي والمؤسسات المجتمعية في تنمية روح المبادرة الاستثمارية للتعليم الجامعي، وحرصه على الفاعلية والكفاءة، وتنمية التنافسية، والعناية بالمهارات. وفي المقابل يمكن للتعليم الجامعي أن يجلب للمؤسسات المجتمعية معرفته الغزيرة، وقدراته العلمية، واهتمامه بالأجل الطويل، والآثار المضاعفة لنتائج بحوثه الأساسية، وحرصه على الطابع الكلي للحق والعدل سعيًا إلي إقامة عالم أكثر انسجامًا؛ لذا على التعليم الجامعي أن يتكيف مع التحولات التي تطرأ على عالم العمل، دون أن يعني هذا فقده لهويته وأولوياته الخاصة المُتعلقة باحتياجات المُجتمع ككل[١٨].

ومن مزايا الشراكة أيضًا ما يلي[١٩]:

١- تُتيح الشراكة فرصًا عظيمة ومغرية لأعضاء هيئة التدريس من ناحية التطبيق الميداني للبحوث؛ حيث يوظف المشاركون مهاراتهم ومعارفهم لمواجهة التحديات والقضايا التي تكون محور اهتمام الشركاء خارج نطاق أبوب الجامعة.

٢- تعمل الشراكة على إتاحة الفرصة للمؤسسات المجتمعية لتغيير وتطوير برامجه ومشاريعه ومنتجاته وفقًا للمنهجية المتبعة في ضوء مثل هذا التعاون بما يتناسب وحاجة المستفيدين وأهداف هذه المؤسسة والشركات.

٣- تعمل الشراكة على توفير فرص تبادل الخبرات بين الطرفين، وكذلك من لهم علاقة بهما وهم من طلاب الجامعة والمتدربين والمساعدين للباحثين في

الطرف الأول، ومن الموظفين والعمال والمهنيين في الطرف الثاني.

٤- إن الشراكة من شأنها تنمية دخل الجامعة، وتعزيز سمعتها ووظيفتها بين الجامعات المُناظرة، وانفتاحها على قضايا المجتمع، وبناء الروابط العلمية والاقتصادية معه، وذلك من خلال توفير الكثير من الفرص والمجالات لتدريب الطلاب وتطوير المناهج والمقررات الجامعية وفقاً لسوق العمل وحاجات المجتمع.

٥- تُمثل الشراكة بكافة أنواعها ومستوياتها فرصة لربط أستاذ الجامعة بمؤسسات المجتمع وقضاياه وهمومه ومشكلاته؛ بل هي الفرصة الأمثل لإجلاء الصورة المشوهة لأستاذ الجامعة، بأنه بعيد عما يُعانيه المُجتمع من مشكلات، فهو إذن على المستوى الفردي يُحسن وضعه الشخصي والعلمي، وعلى المستوى الوطني يُسهم في تنمية المجتمع باعتباره فرداً من أفراد المجتمع الصالحين، وهنا تسعى الجامعة إلى مسؤوليتها الاجتماعية.

وللشراكة خصائص تميزها، حددها فريد النجار (١٩٩٩) في أنها: ذات طابع تبادلي تعاوني؛ حيث يقدم كل عضو أفضل ما لديه لنجاح الشراكة للطرف الأخر، ويجب أن يتم تنظيم العلاقات بين الشراكات على أسس أفقية ورأسية بغرض تبادل التكنولوجيا، وبناء قاعدة قوية من الموارد الضرورية[٢٠].

وحددت Barbara A. Holland (2001) خصائص الشراكات الفاعلة والمستمرة، كالتالي: أنها قائمة على اكتشاف وتحديد الأهداف والمصالح المشتركة بين الأطراف، ويتم من خلالها الوصول إلي اتفاق مشترك، وتطوير خطة عمل متكافئة بشكل تعاوني بين الأطراف، وتكون التوقعات، وقدرات كل طرف، والنتائج واضحة، وناجحة في قياس كلٍ من الجوانب المؤسسية والمجتمعية التي تمثل مخرجات الشراكة، والمشاركة في التحكم والإدارة لاتجاهات الشراكة والمصادر المتاحة، والتركيز على نقاط القوة التي يملكها كل طرف، وتحديد الفرص المتاحة لتحقيق النجاح المبكر، والتركيز على الرؤية ثنائية الأبعاد، والتي تهتم بتبادل

الخبرات والتعلم وبناء القدرات، والاهتمام بعملية الاتصال، ومحاولة زرع الثقة بين الأطراف، والالتزام بالتقييم المستمر لعملية الشراكة، وكذلك المخرجات[٢١] .

شروط تكوين الشراكة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع

تتمثل شروط تحقيق الشراكة بالنسبة لمؤسسات المجتمع مع التعليم الجامعي ومؤسساته في قدرة الجامعة على أن[٢٢]:

- تطور مناهج التدريب وأساليبه؛ لما للتعليم الجامعي من قدرة على الدمج بين البحث والعلم.
- تمثل الجامعات مراكز للتنافس لها الحق في منح الدرجات العلمية المختلفة.
- تمثل الشراكة مع الجامعة معيارًا أساسيًا لتحقيق عالمية مؤسسة المجتمع كجزء من شبكة الصناعة العالمية.
- تكون ذات سمعة طيبة وخاصة في مجال الشراكة مع مؤسسات المجتمع؛ حيث تمثل هذه السمعة مؤشرًا لجودة البرامج التعليمية المُقدمة في الجامعة.

وترى Barbara A. Holland (2002) أن هناك ستة شروط رئيسة لتحقيق شراكة فعالة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع المختلفة، هي[٢٣]:

١- يجب على الشركاء اكتشاف وفهم أوجه الاختلاف بينهم، وكذلك أهدافهم العامة واهتماماتهم. فالشركاء يريدون أغراضًا مختلفة، ولكنهم يستطيعون فقد إنجاز ما هو مُتفق عليه؛ لذا يجب أن تتصف هذه العلاقة بالوضوح وتؤدي إلي تطوير جدول أعمال مفيد قادر على تمييز الأعمال المنفصلة والمشتركة.

٢- على كل طرف أن يتفهم القدرات والمصادر والمساهمات والجهود المتوقعة منه ومن كل الأطراف. ويعمل هذا على تكوين إحساس واقعي

من التوقعات وكذلك تكوين خريطة للأشكال المختلفة للخبرات التي سيسهم بها كل لطرف لعلاقة الشراكة.

٣- الشراكة الناجحة تعمل على تحديد فرص النجاح والمنفعة المُتبادلة من خلال التخطيط الجيد والحذر لأنشطة المشروع.

٤- لكي تكون الشراكة مستمرة يجب على الأطراف الانتباه إلي أن الشراكة ليست مهمة منفصلة عن نشاط ومهام كل طرف، بل هي علاقة قائمة على تبادل المعارف والخبرات وبناء القدرات بشكل مستمر. فالشراكة أنواع مختلفة كل نوع يحتاج إلي مستوى مختلف من الالتزام بدءً من التفاعل على المستوى الشخصي وانتهاءً إلي التفاعل بين مؤسسات مختلفة. بالإضافة إلي أن التخطيط لتحقيق شراكة ناجحة لا يعتمد على تحديد الأنشطة فقط، بل على نوع التعاون، وشكله، والعمليات، والإدارة، مستوى تعقد التعاون، والمدى الزمني للأنشطة.

٥- يجب أن تضمن عملية تصميم الشراكة تحكم مشترك بين الأطراف في اتجاهات العمل؛ لهذا يتم بناء مجموعة استشارية تتضمن أعضاء من كل الأطراف قادرة على اتخاذ القرار والتخطيط الجيد لتحقيق أهداف الشراكة.

٦- يجب على أطراف الشراكة تكوين لجنة وظيفتها التقييم المستمر لعلاقة الشراكة نفسها، بالإضافة إلي تقييم المخرجات. فالتقييم الذي يتضمن كل الأطراف يولد الثقة المتبادلة، ويزيد أشكال التعاون، ويولد خطوط عمل ومصادر تمويل جديدة، ويبقي على الأهداف المشتركة بالإضافة إلي توقعات كل طرف.

ولتحقيق الشراكة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع يجب على الطرفين تحديد: المهام والأنشطة المكلف بتنفيذها كل طرف، والعناصر الأساسية للشراكة، والمتضمنة مستوى الخبرة المطلوب لتنفيذ المهام والأنشطة المحددة، وعوامل تقييم النجاح الحادث، والأنشطة التي تتطلب مستوى عالٍ من التقنية، والتي

تتطلب فترات طويلة من التعاون، وأعضاء لجان المفاوضات بين الطرفين؛ لجعل العمل أكثر تحديدًا وفعالية[٢٤].

خطوات تحقيق الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع

يحدد Bruce L. Mallory (2002) الخطوات التي يمكن إتباعها لتحقيق شراكة فعالة في[٢٥]:

١- تطوير إجراءات ووسائل اللازمة لإحداث تحول من الاتجاه النمطي في تناول القضايا المشتركة بين الأطراف إلي أسلوب حل المشكلات القادر على إشراك كل الأطراف في جميع عمليات التناول بدءً من تحديد المشكلة ومرورًا بعمليات التطبيق وانتهاءً بالوصول للحل والتقويم.

٢- جمع وتمييز ونشر أفضل الممارسات المتعلقة بكل جوانب الشراكة، وتحديد الأنشطة اللازمة.

٣- تطوير العلامات المرجعية ومؤشرات التميز للشراكة.

٤- نشر بكل المصادر المتاحة لدى أطراف الشراكة متضمنة المنظماتِ، والمنشورات، والمصادر على الإنترنت، والمؤتمرات، وفرص تطويرِ المهني، مصادر التمويل.

٥- تطوير برنامج استشاري تتحدد وظيفته الأساسية في تقدم الاستشارات اللازمة لتطوير جوانب الشراكة، ومواجهة المشاكل، وتذليل الصعاب.

ويرى يوسف سيد (٢٠٠٢) أن خطوات تحقيق الشراكة تتمثل في[٢٦]:

١- تناول القضايا الكبيرة، فالمشاركة والتعاون لا يظهر إلا من خلال مناقشة مثل هذه القضايا، وهذا ما يتضح من خلال تكوين اتجاه عام لدى أعضاء هيئة التدريس للعمل في أبحاث جماعية ضمن فرق ومشروعات بحثية. وهذا ما تشجع عليه الهيئات العلمية في الدول المتقدمة ، أما عندنا فمن الواضح أن النشأة الأكاديمية للباحثين تؤكد على النزعة الفردية للبحث وخاصة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

٢- تحديد الأهداف والاتفاق عليها، فمن الخبرة الطويلة للجامعات التي تبنت المشاركة والتعاون مع مؤسسات المجتمع، تكونت لدى أعضائها قناعة بضرورة وجود قدر مشترك من الفهم لأساسيات القضايا لأن الاختلاف حول الأهداف أو التضارب والتعارض في الأفكار هو أسرع طريقة لفشل المشاركات البحثية.

٣- الكفاءة والالتزام؛ حيث تحرص المؤسسات الأكاديمية على ضرورة أن يكون ضمن فريق العمل الخبراء المتخصصون، وكذلك الذين لديهم القدرة على العمل مع الآخرين ومساعدتهم، مع البعد عن الذاتية في اختيار أفراد الفرق البحثية.

٤- الاحترام والتسامح: فلقد تكون لدى العديد من الباحثين والأكاديميين أن الصداقة بين أعضاء الفريق وأن كانت ضرورية لنجاح العمل، إلا أنها لا تعد شرطاً لنجاح التعاون، فالمهم هو الاحترام المتبادل بينهم، وليس شرطاً أن تتطابق رؤى أعضاء الفريق تطابقًا تامًا.

ويمكن وضع شروط لتحقيق الشراكة بين التعليم الجامعي والمؤسسات المجتمعية في النقاط التالية:

١- وجود أهداف مُشتركة يسعى كل من الجامعة والمؤسسات المجتمعية لتحقيقها.

٢- ارتباط رسالة الجامعة ورؤيتها وخططها الإستراتيجية بالقضايا المُتعلقة بالشراكة مع المؤسسات المجتمعية.

٣- دراسة كل طرف للأخر؛ لتحديد أوجه الاختلاف تقيمًا لإمكانات المُتعلقة بكل طرف.

٤- استعداد الطرفان لتبادل المعارف والخبرات والإمكانات المتنوعة مثل: التمويل المادي، ونقل التكنولوجيا، والمشاركة في الإدارة... إلخ.

٥- إعادة النظر في التركيب الوظيفي القائم في الطرفين في ضوء تغير الأدوار المترتب عن قيام علاقة الشراكة.

٦- كتابة عقد بين الطرفين يتناول الأهداف وسبل تحقيقها، والواجبات والحقوق الملقاة على عاتق كل طرف، مع تحديد سُبل التعاون.

٧- وضع إطار تشريعي مُلزم للطرفين يُنظم العلاقة بينهما وأوجه التبادل.

٨- وضع خطة إستراتيجية لتنفيذ ما نص عليه العقد، مع توضيح المسئوليات، وزمن التنفيذ وسُبل الرقابة والتقويم.

٩- تكوين جهاز إداري يتضمن أعضاء ممثلين من الطريفين، تكون مهمته الأساسية مراقبة تنفيذ الخطة، وتقييم مراحلها، وإعطاء التغذية الراجعة في الوقت المناسب.

نماذج الشراكة وآلياتها

تشير Barbara A. Holland (2004) إلي أن هناك نماذج عديدة للشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة تم نشرها، إلا أن هناك أربعة نماذج هي الأكثر استخدامًا وشيوعًا حيث تشتمل على عناصر الشراكة الفعالة، هذه النماذج هي[٢٧]:

نموذج (١): ميثاق العلامات المرجعية للحرم الجامعي للشراكة بين الحرم الجامعي والمجتمع

Campus Compact Benchmarks for Campus/Community Partnerships

تم تنظيم هذا النموذج عام ١٩٩٨م بواسطة ميثاق الحرم الجامعي الأمريكي، وقام بدعمه الشركة الوطنية للخدمات، وفريق من المدراء وممثلي الكليات والطلاب وبعض أعضاء المجتمع. ونتج عن هذا العمل العلامات المرجعية أو الجوانب الثماني الأساسية الضرورية لتحقيق الشراكة بين التعليم

الجامعي ومؤسسات المجتمع، وتم تنظيم هذه العلامات في ثلاث مراحل متتالية، هي:

المرحلة (١): تصميم الشراكة: فالشراكات الأصيلة والديمقراطية، قادرة على:

- الوصول إلي رؤية مُشتركة، ووضع القيم بشكل واضح.
- تحدد الفوائد العائدة على المؤسسات المشاركة.

المرحلة (٢): تأسيس العلاقات التعاونية: فالشراكات الأصيلة والديمقراطية قادرة على تكوين علاقات تعاونية قوية قائمة على:

- تكوين علاقات شخصية قائمة على الثقة والاحترام المُتبادلة.
- تعدد الأبعاد: فهذه الشراكات تعمل على إشراك قطاعات متعددة قادرة على الإسهام في حل المشكلات المُعقدة.
- تنظيم واضح، وقيادة ديناميكية.

المرحلة (٣): الشراكات الثابتة بمرور الوقت: فالشراكات الأصيلة والديمقراطية الثابتة بمرور الوقت تكون:

- مُتكاملة في المهمة، وداعمة لأنظمة المؤسسات المُشاركة.
- ثابتة من خلال عملية الاتصال بين الأطراف، واتخاذ القرارات، وتحقيق التغير بشكل واضح.
- التقويم بصورة منتظمة مع التركيز على طرق التنفيذ والنتائج.

نموذج (٢): وزارة الإسكان وخصائص التنمية الحضرية للشراكات الفعالة الأمريكية

U.S. Department of Housing and Urban Development's Characteristics of Effective Partnerships

في عام ١٩٩٠م قامت جامعة بورتلاند بتوسيع التزامها نحو الشراكة مع المجتمع في الجوانب المتعلقة بالتدريس والتعلم والمنح الجامعية، وعملت الجامعة على تطوير مدخل معتمد لتوثيق خبرات الشراكة. وتم تحديد العناصر الفعالة في

الشراكات المتنوعة للجامعة في التقرير الأول عام ١٩٩٨م المُعد لمنتدى التواصل بين المدارس والجامعات والمجتمع والمُنظم بواسطة وزارة التربية الأمريكية ووزارة الإسكان وخصائص التنمية الحضرية الأمريكية. ولفت هذا التقرير انتباه وزار الإسكان وخصائص التنمية الحضرية الأمريكية لما له من عائد كبير نتيجة الاستثمار في برامج المنح الداعمة لمشاركة التعليم الجامعي في تنمية المجتمع.

ويُمثل مكتب وزار الإسكان وخصائص التنمية الحضرية الأمريكية لشراكات الجامعة الذي تم إنشاءه عام ١٩٩٤م مصدرًا هامًا لتوثيق جوانب الشراكات القائمة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وممارساتها.

وتتمثل خصائص الشراكة الفعالة في:

١- اكتشاف أهداف والمصالح والحدود المشتركة.
٢- الاتفاق على جدول عمل متكافئ بشكل مُتبادل.
٣- تصميم العمليات المدعومة بالقيادة المشتركة وصناعة القرار وحل النزاعات وإدارة المصادر.
٤- المنافع والأدوار الواضحة لكل شريك.
٥- الوقوف على فرص النجاح المبكر لجميع الأطراف.
٦- التركيز على تبادل المعرفة، والاشتراك في التعلم، وبناء القدرات.
٧- الانتباه إلي نماذج الاتصال المُستخدمة، ومحاولة بناء الثقة بين الأطراف.
٨- الالتزام بالتقييم المستمر من قبل الشركاء أنفسهم، وبالإضافة إلي نتائج العمل المشترك.

نموذج (٣): شراكة الحرم الجامعي والمجتمع من أجل مبادئ الصحة للشركاء *Community-Campus Partnerships for Health's Principles of Partnerships*

شراكات الحرم الجامعي والمجتمع للصحة هي منظمة يلتحق بعضويتها كلٍ

من الأكاديميين وأعضاء المجتمع. وتم تأسيس هذه المنظمة عام ١٩٩٦م، وتعمل على توفير منتدى للشراكة يركز على القضايا الهامة المتعلقة بالشئون الصحية الخاصة بالفرد والمجتمع.

وتتمثل المبادئ اللازمة لتحقيق الشراكة الفعالة من وجهة نظر هذه المنظمة:

١- الاتفاق على القيم والأهداف والمخرجات القابلة للقياس.
٢- تطوير علاقات تبادلية قائمة الثقة والاحترام والأصالة والاحترام.
٣- الوقوف على جوانب القوة لدى الأطراف، وسُبل التقويم، وتحديد الاحتياجات.
٤- التوازن في الإدارة بين الأطراف، ومشاركة المصادر.
٥- تحديد سُبل الاتصال بشكل واضح ودائم.
٦- الاتفاق حول الأدوار والمعايير والمهام.
٧- التأكيد على أهمية التغذية الراجعة.
٨- المشاركة في إنجاز الأعمال.
٩- إتاحة الوقت للتطوير والتطور.

نموذج (٤): مجلس الكليات المستقلة لبناء شراكات مستمرة

Council of Independent Colleges' Building Sustainable Partnerships

تتمثل المبادئ الرئيسة لتحقيق شراكة فعالة من وجهة نظر مجلس الكليات المستقلة لبناء شراكات مستقلة في:

١- تحديد الأهداف والعمليات بشكل متبادل بين الأطراف، بما يتضمن برامج التدريب للأفراد الذين سوف يتعاملون مع مؤسسات المجتمع.
٢- المصادر، والمردودات، والمخاطر التي يتشارك فيها كل الأطراف.
٣- الأدوار والمسئوليات المستندة على قدرات الأطراف ومصادرهم.

٤- التكافؤ بين الأطراف الناتج عن معرفة الأطراف وخبراتها.
٥- المنافع المتوقعة نتيجة التكاليف والمخاطر والجهد المبذول من الأطراف.
٦- الرؤية المُشتركة المُطورة من خلال التفاوض بين الأطراف.
٧- مسئولية تطور خطط التنفيذ والتأكيد على جودة الأداء.
٨- تعهد الشركاء بضمان استفادة كل الأطراف.

وحتى تحقق الجامعة دورها في المجتمع تتخذ العديد من الآليات و الوسائل منها[٢٨]:

- **الاستشارات:** وهي من أهم أشكال العلاقة بين الجامعة و مؤسسات المجتمع، و تأخذ طابعين: طابع رسمي؛ حيث تقوم الشركات بعمل عقود استشارات مع الجامعات في مجالات بحثية محددة مقابل أجور متفق عليها، وطابع غير الرسمي و يتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات و الشركات.
- **الحاضن كآلية لربط الجامعات بمؤسسات المجتمع:** يعرف الحاضن بأنه بنية من شأنها تحقيق مفهوم التشاركية بين الجامعة وقطاعي الصناعة والتجارة، وتسمح بأن يرى أعضاء هيئات التدريس بالجامعة ثمرات جهودهم تترجم إلى مكاسب اقتصادية .وثمة فوائد عدة لمثل تلك الآلية، من بينها تحقيق التمويل الذاتي للجامعة، وترجمة أفكار أعضائها إلى واقع إنتاجي ملموس، وتلبية احتياجات المؤسسات المستفيدة، واحتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للشباب، والمساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي، والارتقاء بمستوى التقانة والتأهيل المستمر في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، والمساهمة في صنع المجتمع المعرفي، وتوفير فرص عمل للشباب، و تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة، و منع هجرة الأدمغة وتوطين التقانة، و نشر الثقافة المعلوماتية، وضمان وجود كفاءات متميزة واستقطاب كفاءات جديدة لسوق العمل .

- **المتنزهات البحثية:** وهي تجمعات علمية، وهي أماكن قريبة من الحرم الجامعي الرئيس، الهدف منها ضم وتجميع وحدات ومراكز البحوث التطبيقية، ويتولى إدارتها الهيئات الراغبة أو المعنية أو المهتمة.
- **تبني نموذج الجامعة المنتجة:** وهي جامعة تتكامل فيها وظائف التعليم والبحث العلمي والخدمة العامة؛ لتحقيق بعض الموارد الإضافية، من خلال وسائل متعددة كالتعليم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة، وتعتمد الجامعة المنتجة علي مجموعة من الأسس منها: الإعداد المتكامل للطالب عقليا وخلقيا واجتماعيا، والجمع بين الإعداد الشامل والتخصصي، وربط التعليم بالعمل حيث يجمع الطالب بين اكتسابه للمعلومات المرتبطة بتخصصه وممارساته للعمل التطبيقي، وتحقيق الارتباط الوثيق بالمجتمع وتلبية احتياجاته من الخريجين كما وكيفا، بالإضافة إلي التنوع في مصادر التمويل لتشمل أجور الأنشطة والمشروعات، والخدمات التي تقدمها الجامعة، والمصروفات التي يدفعها الطلاب، والمعونات والمنح التي يحصل عليها الطلاب من الأفراد والمؤسسات).

معوقات تحقيق الشراكة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع

يوضح صلاح عبد الستار (٢٠٠٨) أن الترابط بين مؤسسات المجتمع والتعليم الجامعي يواجه العديد من المعوقات، منها[٢٩]:

١- غياب البرامج والخطط التي تؤدي إلي وجود قنوات عمل يمكن إتباعها لكي تتم عمليات التنسيق بينهما.

٢- تركيز الباحثون في الجامعات بإجراء البحوث الأساسية والتطبيقية التي يتطلب إتمامها فترات زمنية تتراوح ما بين ٣ – ٥ سنوات. ثم تحتاج أيضًا إلي وقت آخر لنقل النتائج إلي المؤسسات الإنتاجية لكي تطبقها.

٣- اهتمام المؤسسات الإنتاجية بالدراسات والبحوث قصيرة المدى التي تكون إما حلاً سريعًا لمشاكل تكنولوجية، أو تعديلاً بسيطًا للتقنية المُستخدمة، ولا

يهتمون بإجراء البحوث الطويلة التي ينتج عنها براءات اختراع أو إبداعات وابتكارات علمية جديدة يمكن استغلالها في المجالات الصناعية والإنتاجية.

٤- المؤسسات الإنتاجية لديها انطباع سائد على أن نوعية بحوث الجامعات هي بحوث أكاديمية بحتة لا يمكن استخدامها ولا تواكب متطلباتها.

٥- تقوم الجامعات بالعديد من الأبحاث والدراسات وبرامج المحاكاة معتمدة على بيانات يتم اختيارها عشوائيًا، ولم يتم الحصول عليها بصورة دقيقة من المؤسسات الإنتاجية.

٦- تفادي المؤسسات الإنتاجية الحصول على التقنيات البديلة والطرق المتاحة لتقليل التكاليف، واختيار الأساليب العلمية المناسبة لإجراء التحسينات أو التعديلات الجديدة التي يقترحها الباحثون بخصوص المواد أو الآلات الخاصة بتحديث المصانع وزيادة الإنتاج والمعدلات الإنتاجية.

٧- عدم تماشي الخطط التعليمية ومخرجاتها مع متطلبات السوق.

ويرى علاء الدين القوصي (٢٠٠٩) أن من العوامل التي تعوق تحقيق الشراكة بين التعليم العالي عامة والجامعي خاصة ومؤسسات المجتمع، هي[٣٠]:

١- طغيان الجانب الأكاديمي على الجانب التطبيقي في الأبحاث العلمية، وضعف الارتباط الوثيق والمثمر بين البحث العلمي وأهداف وخطط التنمية .

٢- ضعف الارتباط بين أهداف كل من مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وغياب أساليب وآليات التنسيق والتفعيل والتنظيم المركزي للعلاقة بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

٣- توفر العديد من المعوقات المادية والفنية والبشرية التي تحول دون تقدم البحث العلمي في هذه البلاد وأدائه لدوره المنشود، وغياب التشريعات الكافية والملزمة التي تؤدى إلى الشراكة الحقيقية بين البحث العلمي ومؤسسات المجتمع المختلفة ، وغياب التحديد العلمي السليم للأهداف التعليمية وأهداف البحث العلمي وفقًا للظروف المجتمعية، وإهمال ترتيب أولويات الشراكة والتفاعل

المثمرين بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية ومؤسسات المجتمع المدني.

٤- ندرة الكفاءات ذات الخبرة التطبيقية فيما يتعلق بالربط بين المؤسسات البحثية والإنتاجية، وحداثة العهد (النسبية) لمؤسسات التعليم العالي في معظم هذه البلاد وللبحث العلمي فيها، وانخفاض معدلات الإنفاق على البحث العلمي بشكل عام والتطبيقي على وجه الخصوص.

٥- نقص الخبرة والكفاءات العلمية وهجرتها شمالا، وضعف البنية التحتية، ومشاكل الهياكل التنظيمية، ونظرة المجتمع والدولة للبحث العلمي ودوره ورسالته وفوائد تسخيره في خطط التنمية.

٦- تشابك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغياب الهدف الحقيقي لإجراء الأبحاث (بجوار الترقية العلمية)، وضعف الربط والارتباط وعواملهما وآلياتهما، وقصور قواعد البيانات ونظم المعلومات، واللجوء إلى بعض الحلول التي هي في الغالب "مرحلية" أو "مؤقتة".

٧- ضعف الاستفادة من اتفاقات التعاون الدولية والثنائية، ومشاكل وتحديات التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، ونوعية المؤسسات التعليمية والبحثية التي هي في غالب الأحوال: رئيسية مركزية، وتناط بها أهداف عامة وأغراض واسعة النطاق، ويعانى القائمون عليها من قصور التعاون والاندماج مع القطاعات الإنتاجية، ولها حجم ضئيل في بناء وصياغة القرار السياسي، وذات دور محدود في مواجهة مشاكل السياسة.

٨- عدم وجود اهتمام كاف بدراسة كيفية الاستفادة من مخرجات التعليم والبحث والتطوير، والقصور في ثقافة مفاهيم وأهداف "الجامعة" و"البحث العلمي".

٩- غياب الإستراتيجية الوطنية أو القومية أو الإقليمية للبحث العلمي التطبيقي في سبيل خدمة المجتمع وتنمية قدراته الاقتصادية والاجتماعية.

لذا، لكي تقوم الجامعة بدورها المأمول في ضوء هذه العقبات عليها أن

تقوم ببعض التحولات سواء فيما يتعلق ببرامجها الأكاديمية أو في ممارستها التعليمية أو البحثية، منها[٣١]:

- التحول من الجمود إلى المرونة

ويعني ذلك ضرورة التطوير المستمر في ضوء منظور إستراتيجي واضح المعالم وطويل الأمد، حيث تساعد هذه المرونة على تخطي العقبات التي يحملها المستقبل، والقدرة على تبني مواقف جديدة تتلاءم مع مستوى الأحداث.

- التحول من التجانس إلى التنوع

شهدت الجامعات المختلفة في كثير من الدول حالة من الرغبة في إعداد كوادر بشرية متجانسة من خلال مناهج وطرق تدريس تأخذ بضرورة تكوين قوالب جامدة من الموارد البشرية، إلا أنه أصبح من الضروري التحول من هذا الأسلوب إلى آخر يتضمن التنوع في المخرجات فيما يحقق مواءمة هذه المخرجات مع متطلبات سوق العمل المتغيرة.

- التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة

نظرًا للتغير السريع الذي تعيشه المجتمعات المختلفة، ونتيجة لانتشار الوسائل التقنية في التعليم، فقد أصبح من المهم أن تعيش الجامعات حالة من التحول إلى ما يعرف بالإتقان والتأكيد على الجودة الشاملة في برامجها ومستويات مخرجاتها.

- التحول من ثقافة التقليد إلى ثقافة الابتكار والإبداع

وهو الأسلوب الذي يرفض كافة سُبل التلقين في العملية التعليمية، ويفتح المجال أمام الطلاب في الجامعة لكي يتمكنوا من شحذ أفكارهم في قراءة المعلومات وفهمها وتحويلها إلى شيء جيد من خلال فهم يعتمد على استعمال العقل والحس بضرورة الإنجاز.

- التحول من ثقافة التسليم إلى كفاءة التقويم

ويعتمد هذا الأسلوب على إلغاء فكرة أن داخل الكتاب الجامعي توجد كل

الحلول، وأن المعلم هو الوسيلة الوحيدة لانتقال المعلومة، بل لابد من اعتماد أسلوب جديد يأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود التقويم سواء للمعلومات المطروحة في الكتاب أو من خلال المدرس ومحاولة تمحيصها وتصويبها.

- التحول من السلوك السلبي إلى السلوك الإيجابي

فيجب أن يتخلى الفرد عن السلوك السلبي الذي ميز الأفراد في القرن العشرين، والتحلي بأسلوب جديد يظهر فيه الأفراد أنهم أكثر مبادرة واستقلالية، وأكثر التزامًا بالمسئولية.

- التحول من الانبهار بالنواتج إلى معاناة العمليات

وهي ضرورة النظر إلى تحقيق الأهداف في ضوء عمليات التعليم الجامعي، بدلاً من تقييمها في ضوء أعداد الخريجين.

المراجع

١-محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٣.

٢- حمدي حسن عبد الحميد المحروقي: "أزمة الضمير المهني وعلاقتها بممارسات أعضاء هيئة التدريس الجامعي.. صورة واقعية ورؤية مستقبلية"، المؤتمر العلمي السنوي لقسم أصول التربية: الضمير المهني لعضو هيئة التدريس.. الواقع والمأمول، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٣ مايو ٢٠٠٦، ص ٤٨.

٣-محمد صبري الحوت: تقديم، في محمد علي عزب: التعليم الجامعي وقضايا التنمية، سلسلة التربية والمستقبل العربي، العدد ٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٩.

٤-عبد الله بن عبد الرحمن العثمان: الشراكة المجتمعية من واقع تجربة جامعة الملك سعود..كراسي البحث أنموذجًا، ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث

العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٦٥.
٥-محمد صبري حافظ: "بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعي"، التعليم الجامعي العربي .. آفاق الإصلاح و التطوير، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث)، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، ١٨- ١٩ ديسمبر ٢٠٠٤، ص ص ٤٦٩ - ٤٧٠.
٦-محمد بن إبراهيم السيول: تحديات قيام الشراكة المجتمعية الفعالة في مجال البحث العلمي في مجال المملكة العربية السعودية..تجربة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢٤.
٧- سيد سالم موسى، ومحمد أحمد حسين: "الخبرة الدولية في المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي وإمكانية الاستفادة منها في مصر"، المؤتمر العلمي الخامس لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية: تطوير التعليم في الدول العربية بين المحلية والعالمية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٤-٢٥ مارس ٢٠٠٧، ص ١٠٥.
٨-فريد النجار: التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون .. خيارات القرن الحادي والعشرين، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٥.
٩- سالم بن محمد السالم: معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ص ١٣٢-١٣٣.
10- Vidal, Avis, et. al; Lesson form the Community Outreach Partnership Center Program, U.S. Department of Housing and Urban Development, Office of Policy Development and Research, Washington DC, March 2002, P. IV.
١١- فوزيه سبيت الزبير: العائد من الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي لتحقيق أهداف الاستثمار لرجال الأعمال، ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

١٢- السيد محمد ناس: "الشراكة بين التعليم والتدريب وسوق العمل .. دراسة للواقع المصري في ضوء الخبرة الكورية"، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد٦٥، الجزء١، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ص ١٥١-١٥٢.
١٣- ربيع عبد الرؤف عامر: "مقترح لتطوير العلاقة بين البحث العلمي بالجامعات ومؤسسات المجتمع"، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، المجلد ٢، جامعة الملك فهد للبترول والتعدين، الظهران، المملكة العربية السعودية، ٢٤-٢٧ فبراير ٢٠٠٨، ص ص ٦٣٠-٦٣١.
١٤- محمد بن إبراهيم السيول: "تحديات قيام الشراكة المجتمعية الفعالة في مجال البحث العلمي في مجال المملكة العربية السعودية.. تجربة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية"، مرجع سابق، ص ص ٢٣-٢٤.
١٥- حمزة محمود الزبيدي: "تكامل منظومة التفاعل بين القطاعات المجتمعية ومؤسسات التعليم العالي والبحث التطبيقي"، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، المجلد ٢، مرجع سابق، ص٧١٠.
16- Nielsen, Natalie, et. al; Improving Education Through Collaboration: A Case Study of the Long Beach Seamless Education Partnership, Business-Higher Education Forum, Washington DC, 2009, P. 3.
١٧- عبد الله بن عبد الرحمن العثمان: الشراكة المجتمعية من واقع تجربة جامعة الملك سعود..كراسي البحث أنموذجًا، مرجع سابق، ص ص ٦٥-٦٦.
١٨- اليونسكو: "التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين..الرؤية والعمل"، المؤتمر العالمي للتعليم العالي، باريس، ٥-٩ أكتوبر ١٩٩٨، ص ص ٣١-٣٢.
١٩- زايد بن عجير الحارثي: "بعض المعوقات والتحديات لقيام الشراكة الفعلية في مجال البحث العلمي في الجامعات السعودية"، ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ص ١١٩-١٢٠.
٢٠- فريد النجار: التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون .. خيارات القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ١٥.

21- Holland, Barbara A.; Characteristics of "Engaged Institutions" and Sustainable Partnerships, and Effective Strategies for Change, Office of University Partnerships, Indiana University, Indiana, March 2001, P. 1

22- University-Business cooperation for LLL: Solution and action to address weaknesses and threats on both sides; Thematic Forum-Continuing Education and Lifelong Learning, 30 June 2008, P.1.

23- Holland, Barbara A.; Reflections on Community-Campus Partnerships: What Has Been Learned? What are the Next Challenges?, U.S. Department of Housing and Urban Development, Office of Policy Development and Research, Washington DC, March 2002, PP. 14-15.

24- Vidal, Avis, et. al; Lesson form the Community Outreach Partnership Center Program, Op. Cit., PP. IV-V.

25- Mallory, Bruce L.; Reflections on the Wingspread Experience, U.S. Department of Housing and Urban Development, Office of Policy Development and Research, Washington DC, March 2002, P. 26.

٢٦- يوسف سيد محمود عيد: "أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات المجتمعية والخدمية"، المؤتمر العلمي الرابع: التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢، ص ص ٣-٤.

27- Holland, Barbara A.; Reflections on Community-Campus Partnerships: What Has Been Learned? What are the Next Challenges?, Op. Cit., PP. 12-14.

٢٨- مديحة فخري محمود محمد: دراسة مستقبلية لدور الجامعات المصرية في مواجهة الجرائم الإلكترونية لدي الطلاب.

At,http://hu.edu.jo/ecwc/papers/Educational%20Administration%20Papers/Paper%20Madiha.doc

٢٩- صلاح الدين عبد الستار محمد: "نحو بحث علمي لعصر العلم والتكنولوجيا.. رؤية ميدانية"، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، المجلد ٢، مرجع سابق، ص ٦٣٣.

٣٠- علاء الدين أحمد القوصي: الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في العالم العربي .. المعوقات والتحديات ومحاولات تذليلهما، ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ص ٢٤٢-٢٤٣.

٣١- خضير بن سعود الخضير: "الجامعة ودورها في تأهيل وإعداد الموارد البشرية لعصر العولمة"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في عسير.. ربع قرن من الإنجاز والعطاء، وزارة التعليم العالي، الرياض، ٢٠ – ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨، ص ص ٦٧ – ٦٨.